

## الربىع العمانى.. حتى مطلع الفجر<sup>1</sup>

سعيد سلطان الهاشمى\*

عاشت سلطنة عمان حركة احتجاجية مكثفة فى الفترة من مطلع فبراير/ شباط وحتى منتصف مايو/ آذار؛ شهدت فيها البلاد تخلقاً جديداً على مستويات عدة؛ سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفى الوقت الذى يرى البعض أن انطلاق الاحتجاجات فى "السلطنة الهادئة" يعد أمراً مفاجئاً للمراقبين ولدول الجوار الخليجى وحتى لنظام الحكم فى البلاد، إلا أن هذا الحكم العام لا يعدو كونه فهماً تسطيحياً لطبيعة شعب وثيق الصلة بالثورات والحراك الاجتماعى والسياسى لما يتمتع به من ميزات جيوسياسية فرضتها عليه ظروف الجغرافيا، والتاريخ والثقافة.

صحيح أن البلاد مرت بفترة "استرخاء اجتماعى وسياسى" من آخر حركة احتجاجية قام بها عمال شركات النفط فى مطلع سبعينيات القرن الماضى فى مدينة مطرح، أسقطت أول وآخر حكومة يرأسها شخص غير سلطان البلاد الحالى<sup>2</sup>. إلا أن ذلك لا يعنى أن الإنسان العمانى ظل ساكناً مغيباً عن تشكل وعيه السياسى؛ بل عاش مراقباً، مقيماً، وشريكاً فاعلاً فى جهود التنمية والتعمير التى وعده بها السلطان قابوس فى خطابه الأول بأنه سيعمل "بأسرع ما يمكن لجعلهم يعيشون سعداء لمستقبل أفضل". وتعهد "بالعمل الجاد على تثبيت حكم ديمقراطى عادل لبلادهم".

اللافت فى هذه الاحتجاجات - خلافاً للثورات الشعبية التى عمت تونس ومصر وليبيا وغيرها من الدول العربية- أنها لم تتطرق إلى شعار "إسقاط النظام"، بل اقتصرت على المطالبة بالعدالة الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية وإجراء إصلاحات سياسية من بينها حل مجلس الوزراء الحالى ومحاربة الفساد ومحاسبة الوزراء، وإصلاحات دستورية جذرية تضمن الحريات العامة كحرية التعبير والتجمع وتكوين النقابات والجمعيات، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

تحاول هذه الورقة رصد أهم أسباب، ونشوء الحركة الاحتجاجية فى عُمان، فى الفترة من فبراير/ شباط وحتى 14 مايو/ أيار 2011؛ التاريخ الذى فضت فيه السلطات العمانية بالقوة آخر اعتصام تضامنى أمام مبنى مجلس الشورى مع المعتصمين الذين تم اقتحام ساحاتهم من قبل الجيش والأجهزة الأمنية، فى ليلة 12 من مايو/ أيار. والحركة الاحتجاجية المقصودة هنا بالتحديد هى الاعتصام فى الساحات العامة، والمسيرات السلمية، والمظاهرات التى مارسها العمانيون فى الفترة المذكورة آنفاً. كما ستحاول أن تتبّع مقدمات هذا الحراك وفق أبرز المحطات التى سبقت

<sup>1</sup> كتبت هذه الورقة فى الفترة من 15 وحتى 30 يونيو/ حزيران 2011م

<sup>2</sup> الوزارة الأولى (1971 - 1972) التى كان يرأسها السيد طارق بن تيمور عم السلطان قابوس.

تخلق ساحات الاعتصام واستمرارية حيويتها إلى ما يقرب الأشهر الثلاثة. مع الإتيان على أهم الاستجابات التي رد بها السلطان على مطالب الشعب وطرق التعامل التي أعقبت هذه الاستجابة سواء من قبل الناس أو الأجهزة الأمنية. لن تحاول هذه الورقة أن تقيس أثر وعواقب القرارات التي تم اتخاذها وتقييمها على بنية النظام السياسي والاقتصادي في عمان؛ فالوقت مبكر جداً لملازمة هكذا آثار وبعمق تحليلي له وزنه على الواقع.

مهامه رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته، ورئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها.

ومن مهامه أيضاً تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفاؤهم من مناصبهم، وتعيين وكلاء الوزارات والأمناء العاملين ومن في حكمهم وإعفاؤهم من مناصبهم.

ومن صلاحياته كذلك تعيين كبار القضاة وإعفاؤهم من مناصبهم، وإعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة، وإصدار القوانين وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإصدار مراسيم التصديق عليها.

والسلطان الحالي، قابوس بن سعيد يقود السلطنة منذ 23 يوليو/ تموز 1970، وهو رئيس الوزراء منذ 23 يوليو/ تموز 1972. أي أنه يشغل منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة معاً منذ هذا التاريخ. بالإضافة إلى احتفاظه بحقائب الدفاع والخارجية والمالية إلى وقت كتابة هذه السطور. ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وفقاً لما جاء في المادة 44 من النظام الأساسي، إلا أنه في الواقع السياسي للبلاد فإن مجلس الوزراء وأعضائه ظلوا يمارسون لأغلب السلطات في ظل غياب واضح لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث سواء (نظرياً) في النظام الأساسي للدولة أو (عملياً) على مستوى الممارسات السياسية على الميدان. والمبرر الذي تشيحه وسائل الإعلام الرسمية محلياً ودولياً لأجل ذلك هو "مراعاة خصوصية البلاد"، و"عدم نضج التجربة بعد"، و"أهمية مراعاة البناء خطوة خطوة وعدم حرق المراحل".

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فيفترض أن يختص بها مجلس عمان<sup>٤</sup> المكون من مجلسي الدولة (بالتعيين) والشورى (بالانتخاب)، فمجلس الدولة يتكون من سبعة وسبعين عضواً يعينهم السلطان، وللمجلس سلطة استشارية فقط تتمثل في: إعداد الدراسات، وتقديم المقترحات، ومراجعة بعض مشروعات القوانين المحالة إليه من مجلس الوزراء<sup>٥</sup>.

أما مجلس الشورى الذي ينتخب أعضاؤه (أربعة وثمانون عضواً) عن طريق الاقتراع الشعبي، بينما

كانت الحادثة التي جرت في السوق التجاري بدمشق، يوم 19 شباط/فبراير 2011، العارض الأول لحالة الاحتقان الكامن؛ ففي ذلك اليوم عتف شرطي مرور ابن أحد التجار، مما جعل الشاب ينتفض لكرامته ويشتم الشرطي، قبل الربيع..بيات شتوي حكومي يفترض الباحث في هذه الورقة، أن هناك ثلاث أزمات رئيسية، كانت ضاغطة على الإنسان العماني، متراكمة ومتراكبة عليه منذ سنين.. هي ذاتها التي شجعت على كسر حواجز الخوف والتردد، وحفزته طبيعياً للمجاهرة بصوته وإصراره على المطالبة بحقوقه، والخروج إلى ساحات الاعتصام وتأسيس منتدياته الحرة فيها. رغم وجود دوافع أخرى متعددة؛ إلا أن هذه الثلاثة كانت الأبرز وكثيرة التداول بين عموم المواطنين والنخب المتخصصة قبل حلول ربيع الثورات العربية، بيد أنها لم تلاق من الحكومة العمانية الأذان المصغية والحلول العميقة والمباشرة، وإن صادفت ذلك فكانت تتعامل معها بطريقة المطمئن المتعامل مع النتائج وليس الأسباب.

التعليم، التشغيل، والمشاركة السياسية؛ أزمات ظل النظام السياسي العماني يتعامل معها بمسكنات وقتية، ظن أنه يحسن صنعا في إدارتها. بينما في حقيقة الأمر كان يُقتر على الأولى، ويُقلل من الثانية، ويؤجل الثالثة لحين بلوغ سن الرشد للمجتمع وفق رؤيته ومعايير غير المعلنة ولا المقنعة.

إلا أنه قبل الولوج في تفصيل هذه الأزمات (السبب)، لعله من المساعد لإدراك المشهد العماني الراهن؛ المرور على طبيعة النظام والحال السياسي، وواقع النظام الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لفئة الشباب الذين كانوا وقود حركة الاحتجاجات والاعتصامات التي أيقظت البلاد من سباتها الطويل.

### في طبيعة النظام والحال السياسي

تخضع سلطنة عمان لنظام حكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية تركي بن سعيد بن سلطان البوسعيدي ومن هذه الذرية ينحدر سلطان عمان الحالي قابوس بن سعيد.

ووفق النظام الأساسي للدولة "الدستور" فإن السلطان "هو رئيس الدولة، ذاته مصونة لا تمس"، و"أمره مطاع"، وهو "القائد الأعلى للقوات المسلحة"<sup>٦</sup>. ومن

<sup>٤</sup> المادة (58) النظام الأساسي للدولة.

<sup>٥</sup> المراسيم السلطانية الخاصة بمجلس الدولة، المادة (18) من المرسوم رقم 97/86، منشورات مجلس الدولة، سلطنة عمان، 2006

<sup>٦</sup> المادة (41) النظام الأساسي للدولة، منشورات مجلس الدولة، سلطنة عمان، 2006

رغم الانجازات المعتبرة التي حققتها السلطنة في ميادين النمو الاقتصادي، كأن تكون الدولة العربية الوحيدة من 12 دولة في العالم التي حققت نمواً اقتصادياً أعلى من 7% لمدة 25 سنة أو أكثر<sup>٤</sup>. وقد صنف تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان على رأس البلدان العشرة الأولى في العالم التي أحرزت التقدم على مدى 40 عاماً في مجالات الصحة والتعليم والدخل، بمقياس دليل التنمية البشرية<sup>٥</sup>. إلا أن "النمو الاقتصادي" كأحد مظاهر النظام الرأسمالي الليبرالي العولمي، لم يستطع أن يوجد حلولا فاعلة وسريعة لأعراضه الجانبية والمحورية في ذات الوقت؛ وخاصة تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة ولم يقدر على بسط تنظيراته بشأن "الشفافية"، و"الحوكمة" و"الحكم الرشيد" ووقف عاجزا أمام إشكالات الفساد الإداري والمالي وخاصة في الأنظمة التي تمنع تطبيق الديمقراطية ولا تطبق استحقاقاتها.

#### عن حال التعليم وأفق

بلغ حجم السكان العمانيين في عام 2010 حوالي (1957336) نسمة يتوزعون إلى (50.5%) من الذكور و(49.5%) من الإناث. يشكل الشباب في الفئة العمرية (15-29) حوالي (756881) نسمة يمثلون (38.5%) من إجمالي السكان العمانيين<sup>٦</sup>. يستوعب قطاع التعليم في السلطنة حوالي (61.8%) من مجموع السكان العمانيين في سن 5-24 سنة وتتفاوت هذه النسبة حسب المراحل العمرية ففي المرحلة الثانوية أو مرحلة ما بعد الأساسي الصفين الحادي عشر والثاني عشر يبلغ معدل الالتحاق الإجمالي (89%) بينما في مرحلة التعليم الجامعي فيصل هذا المعدل إلى (21.2%)<sup>٧</sup>.

يعين السلطان رئيسه، وسلطته محدودة، وتتمثل في مراجعة مشروعات القوانين، وإبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة والسلطان من موضوعات<sup>٨</sup>.

أما على المستوى القضائي فتعد المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية، وللدولة مجالس متخصصة نافذة ولها دور كبير في تخطيط السياسات وتقييمها، ويرأسها السلطان بنفسه كذلك مثل: مجلس الدفاع، ومجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة، والمجلس الأعلى للقضاء.

وللحكومة ذراع أمني كبير ومتفرع. فبالإضافة إلى جهاز الأمن الداخلي ذي الهالة الأسطورية في الذاكرة الجمعية للعمانيين منذ أحداث السبعينيات وثورة ظفار، هناك المكتب السلطاني الذي توسع نطاق تأثيره وسلطته في العقدين الماضيين ليشمل أدق تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وهناك "القسم الخاص" و"وحدة المهام الخاصة" في جهاز الشرطة والذي يتمدد دورهما وتدخلاتهما وفق رغبة الحكومة وبعض وزرائها في التأثير على بعض القرارات وخاصة تلك المسائل المتعلقة بالرأي وحرية التعبير والتجمع والوعي السياسي. إضافة إلى "القوة الخاصة" والتي تتبع المكتب السلطاني مباشرة، والجيش بوحداته البرية والجوية والبحرية. ولعبت هذه الأجهزة الأمنية دوراً مفصلياً في التعامل مع الاعتصامات وبوسائل متنوعة ومبتوثة زمانياً ومكانياً طوال عمر الحركة الاحتجاجية القصير، كما سيتضح لاحقاً.

في واقع حال النظام الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن فهم أي حركة احتجاجية من دون معرفة الحال الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فظاهرة الحركات الاجتماعية والاحتجاجات ظاهرة توجد في مختلف نظم الحكم، سواء الديمقراطية منها أو غير الديمقراطية؛ ولكنها تؤدي في نظم الحكم الديمقراطي عادة إلى تطوير نظام الحكم، ولفت انتباهه إلى المشكلات وأوجه القصور المختلفة في إدارته لشؤون الحكم والمجتمع، أما في نظم الحكم اللاديمقراطية، فإنها قد تعمق أزمات النظام وتضاعف حدة الاحتقان لديه، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب هذه الحركات الاحتجاجية، والاستفادة منها من أجل تطوير ديمقراطي وانفتاح سياسي، وقد يستجيب لبعض المطالب الاجتماعية، ويعمل على التحايل على البعض الآخر، وقد يفقد القدرة أصلاً على التعامل السياسي معها، ولهذا يفضل التعامل الأمني الصريح<sup>٩</sup>.

<sup>٤</sup> د.حاتم الشنفرى، محاضرة بعنوان "ما الذي حققته خطط التنمية في النهوض بالمستوى المعيشي للمواطن في السلطنة" الجمعية الاقتصادية العمانية، ديسمبر 2010، مسقط  
<sup>٥</sup> التقرير على الرابط التالي:

<http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010>

<sup>٦</sup> النتائج النهائية للتعداد 2010، إصدار مشروع التعداد العام للسكان

والمساكن والمنشآت، 2010

<sup>٧</sup> المصدر: وزارة التعليم العالي، مارس 2009

<sup>٨</sup> المراسيم السلطانية الخاصة بمجلس الشورى، المادة (29) من

المرسوم رقم 97/86، منشورات مجلس الدولة، سلطنة عمان، 2006

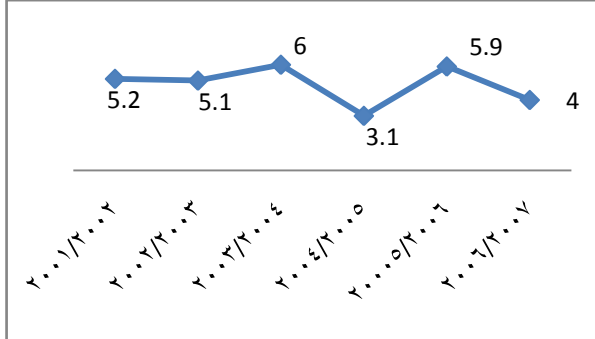
<sup>٩</sup> Vinocenzo Ruggiero, Social Movements: A Reader,

Routledge Student Readers (New York: Routledge, 2008), p.4

علمياً، وأثر على معدلات دوران العمل والذي يشكل عنصراً في غاية الأهمية على الدورة الاقتصادية.

### شكل رقم (2)

معدل الانقطاع عن الدراسة بين طلاب الصفوف (10-12) حسب العام الدراسي



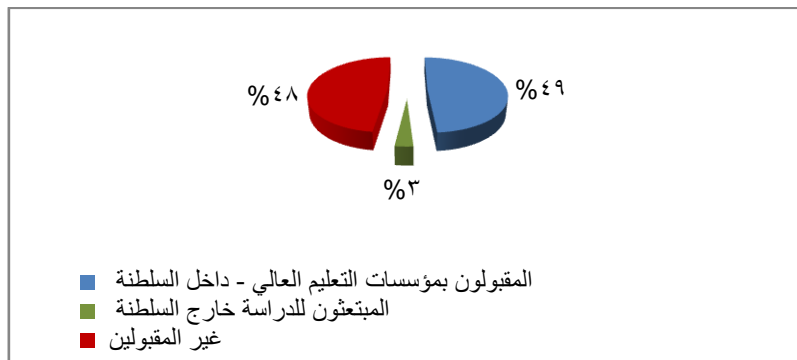
المصدر: وزارة التربية والتعليم، المؤشرات التربوية للعام الدراسي 2008/2007، ص 43

هذا فيما يتعلق بالتعليم العام، أما التعليم العالي وفق الشكل رقم (3) فلم يكن أحسن حالاً؛ تشير الأرقام الرسمية أن نصف مخرجات التعليم العام لا تجد فرصاً لمواصلة تعليمها العالي؛ فمن إجمالي خريجي شهادة الدبلوم العام العمانيين البالغ عددهم (44075) طالبا وطالبة، يتم استيعاب (21555) طالبا وطالبة (49%) فقط في مؤسسات التعليم العالي (داخل السلطنة) والتي تشمل: جامعة السلطان قابوس، الجامعات والكليات الخاصة، كليات العلوم التطبيقية، كليات التقنية، كلية الدراسات المصرفية والمالية، المعاهد الصحية ومعهد العلوم الشرعية.

أما الابتعاث فيشكل نسبة ضئيلة من جملة الخريجين؛ (1366) طالبا وطالبة، أي (3%) فقط. البقية والبالغ عددهم 21154 طالبا وطالبة، أي ما نسبته (48%) فمصيرهم مجهول، القلة منهم ينضمون إلى مهن بسيطة أو وظائف عسكرية. أما الغالبية فتتكبد مع أعداد السنوات السابقة بانتظار الفرص.

### شكل رقم (3)

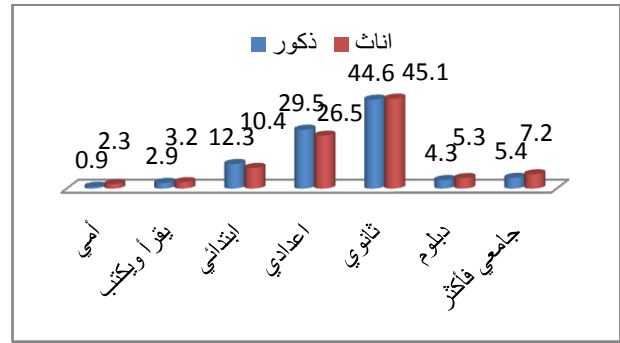
التوزيع النسبي لمخرجات التعليم العام للعام الأكاديمي 2009-2010 حسب التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي



المصدر: الكتاب الإحصاء السنوي، وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر 2010

### شكل رقم (1)

توزيع الشباب حسب المستوى التعليمي



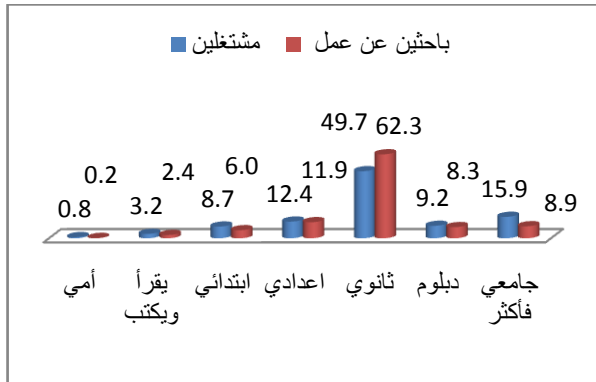
المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، مسح القوى العاملة، 2008، بيانات غير منشورة

أما بالنسبة للوضع التعليمي للشباب وخصائص المتحقيين منهم بالتعليم الثانوي أو المعاهد والجامعات وحسب الاختصاص والمراحل التعليمية وأسباب الانقطاع عن التعليم فتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن معدل الالتحاق الصافي في الصفوف (10-12) الذين يمثلون الشباب في سن (15-17) سنة خلال عام 2007 بلغ (68.9%) أي أن هناك ما نسبته 32% ليسوا على مقاعد الدراسة، وبغض النظر عن الصفوف والمراحل الدراسية فإن (78%) من الشباب في سن (15-17) سنة ملتحقون بالنظام التعليمي بنوعيه الحكومي والخاص خلال العام الدراسي 2008/2007، في حين ظلت معدلات الانقطاع عن الدراسة متذبذبة بين الطلاب في الصفوف (10-12) خلال الفترة من العام الدراسي 2000/2001 وحتى العام الدراسي 2006/2007، الأمر الذي أثر بشكل متراكم على موضوعات اقتصادية واجتماعية مهمة كزيادة الهدر في الموارد المالية وانخفاض العائد المتوقع من القوى العاملة الوطنية، كما انعكس بشكل أساسي في زيادة معدلات البحث عن العمل بين الشباب غير المؤهل تأهيلاً

## عن حال التشغيل وفرصه

### شكل رقم (4)

توزيع النشطين اقتصادياً حسب المستوى التعليمي

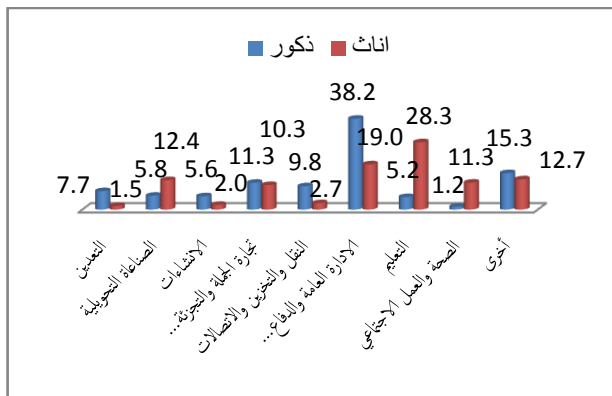


المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، مسح القوى العاملة، 2008، بيانات غير منشورة

ويميل الشباب الذكور إلى العمل بقطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة (38.2%) يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة (11.3%) وكذلك قطاع النقل والاتصالات بنسبة (9.8%). أما بالنسبة للإناث فيملن للعمل في قطاع التعليم بنسبة (28.3%) ثم الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (11.3%) ثم يأتي قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (12.4%).

### شكل رقم (5)

التوزيع النسبي للشباب على قطاعات النشاط الاقتصادي



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، مسح القوى العاملة، 2008، بيانات غير منشورة

## عن أوضاع المشاركة السياسية

تطمئن السلطات الأمنية للسكون والخمول البادي على سطح المجتمع وخاصة على قطاع الشباب، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مظهراً خادعاً، وليس حالة أصلية، بقدر ما هي مجرد رد فعل دفاعي. إنه قد يخفي وراء هذا الانسحاب والتباعد شحنة هائلة من الاحباط والغليان الداخلي على الذات والمجتمع في آن معاً. وهو ما

العمل هو القضية الأم في حياة الشباب، أو القضية الكيانية، لأنها جواز العبور إلى الأهلية الاجتماعية الكاملة: الانسان المنتج، المستقل مادياً. ويشكل العمل المحور في حياة الشاب لأن غيابه، أو تأخره يولد أكبر قدر من الإحباط والمعاناة والتشاؤم، وردود الفعل السلوكية السلبية. وقد تشكل مشكلة "التشغيل" إذا تقافت، المؤسسة لردود فعل التطرف، الناتج عن الاحتقانات الكيانية والاحتراق النفسي<sup>١٢</sup>.

في عُمان، نما حجم القوى العاملة الوطنية من عام 2003<sup>١٣</sup> (442517) عاملاً في عام 2008، ويشكل الشباب حوالي (53.3%) من حجم القوى العاملة، كما أنهم يمثلون (47.8%) من إجمالي المشتغلين و (38.1%) من إجمالي الباحثين عن عمل. وتشير بيانات الشباب المشتغلين إلى أن (74.9%) منهم من الذكور و (25.1%) فقط من الإناث. يتوزع الشباب الباحثون عن عمل إلى (15.3%) منهم سبق لهم العمل وترتفع هذه النسبة إلى (18.5%) عند الذكور وتتنخفض إلى (9.8%) عند الإناث. أما النسبة الأكبر من الباحثين عن العمل من الشباب هم ممن لم يسبق لهم العمل وقد بلغت نسبتهم (84.7%)، تبلغ حدودها القصوى بين الإناث (90.2%) وتنخفض إلى (81.5%) بين الذكور. وهذه نسبة كبيرة توضح مدى احتقان المشكل الشبابي في البلاد مما كان ينذر بالاشتعال في أي لحظة.

وأما من حيث المستوى التعليمي للقوى العاملة العمانية الشابة (مشتغلين وباحثين عن عمل) فيلاحظ تطابق هذه النسب إلى حد كبير بين الجنسين، حيث ترتفع معدلات البحث عن عمل بين الشباب في المستوى التعليمي الثانوي لتصل إلى (62.3%) من إجمالي الشباب الباحثين عن عمل، وكذلك بالنسبة للشباب المشتغلين فإن حوالي (50%) منهم في هذا المستوى التعليمي.

<sup>١٢</sup> مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية

اجتماعية، المركز الثقافي العربي، 2008، بيروت، ص 68

<sup>١٣</sup> المصدر: بيانات ومؤشرات مختارة من نتائج التعداد العام للسكان

والمساكن والمنشآت 1993-2003، ص 5

في مراحل التعليم الأساسي للناشئة، أو عبر سنوات التعليم العالي للشباب تقريراً وتسيراً وتغييراً. كما ندر في الخطاب الإعلامي العماني الإشارات التي تنمي الوعي وتربي العقل على ملكات الرأي والمشاركة القائمة على الحوارات والنقاشات العامة الناقدة لسلك النظام السياسي، بل العكس تماماً؛ يستبدل كل ذلك بخطاب تمجيدي مفرط في المديح، ومذكر دائماً بالإنجازات وتعظيمها في عين المواطن، وإشعار هذا الإنسان بالفرق الذي أحدثه النظام منذ 1970، وهو صاحب الفضل الأوحده، ولا يحق لأحد التقليل من أهمية إنجازاته أو ممارسة النقد عليه أو تشريح أخطائه المتمثلة في شكل سياسات أو قرارات إدارية، ما لبثت ان تحولت إلى ثقافة عامة سائدة تتحاشى ملامسة تخوم السلطة وسلوكياتها. إن خضوع الشعب لسلطة استبدادية تسلبه حقوقه يتم إما بسبب "سلطة القوة" وإما في مقابل "مزايا" يحصل عليها هذا الأخير من السلطة. ولكن عندما لا تعود "سلطة القوة" كافية للضبط، ولا المقابل المتوقع مغنياً لمن ينشده، تتدخل قواعد الخضوع<sup>16</sup>، كيف الأمر عندما تتراكم أجيال من المهمشين والمحرومين والمهملين تشكل بنية استقبال مناسبة لأية شرارة داخلية أو خارجية.

#### بواكير الربيع..نبئة طيبة: شعب حر<sup>17</sup>

في أي مجتمع إنساني تحاول "الحكومات الديمقراطية" بذل كل ما لديها للوصول إلى أقرب نقطة للعدالة الاجتماعية. وبحسب أرسطو فإن غياب العدالة وتكريس التفاوت السبب الرئيس لأي حرب داخلية. في المقابل يسعى معظم الأفراد في المجتمعات السوية للتصرف والإيمان بأن المجتمع مشروع ناجح رغم بعض أخطائه<sup>18</sup>. لكن استمرار الخطأ، وتجاهله أو استصغاره من قبل النظام الذي أوكلت إليه مهمة إيجاد الحلول، وتذليل الفوارق والتفاوتات الاقتصادية منها والاجتماعية؛ لن تنتج إلا اشتعالاً لا يمكن التنبؤ بلحظة ولا كم أو نوع حدوثه، وهو ما حدث بالضبط في عُمان.

في يناير / كانون الثاني، قدمت تونس نموذجها السلمي (المعلم) لكافة الشعوب العربية، ومنذ 25 من ذات الشهر وحتى 11 من فبراير / شباط منحت مصر زخماً هائلاً لهذه الثورة التي تجاوزت المفهوم التقليدي للثورات ووسائلها، فعبرت الايدولوجيا والتنظيمات

يتفجر أحياناً في حالات الشغب، وردود فعل العنف المفاجئة للسلطات. وتعتبر المشاركة ضمن سياسات توسيع خيارات الشباب من أجل ممارسة حقوقهم، وتمكينهم من أداء أدوار فاعلة في جهود البناء والتنمية الإنسانية الشاملة. إن المشاركة تمثل قيمة مضافة لإنجاز أهداف برامج الانتاج، والانتماء والالتزام بقضايا الوطن العامة، والخروج من الأنانيات الفردية، وتنمية روح المسؤولية على صعيد المواطنة، والولاء والانتماء<sup>19</sup>.

لقد وضعت قيود كبيرة ومتعددة على النشاط السياسي والمشاركة النشطة في الشأن العام في عُمان خلال العقود الأربعة الماضية. فإتشاء وتسيير المنظمات والهيئات والمؤسسات كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات التي تهتم بالشأن العام؛ كانت وما زالت أحد أهم أسباب الاحتقان الاجتماعي والسياسي للشباب العماني. وتم حظر تكوين اتحادات طلابية ذات ثقل في الجامعات والكليات داخل البلاد، يستطيع من خلالها الشباب العماني ممارسة مهاراته وتجويد قدراته القيادية والفكرية. إلا في حالات شكلية، تكاد تكون احتفالية أو رمزية.

وكحال السلطات في المنطقة، فإن الشباب النشطين فكرياً واجتماعياً والمتطلعين لحوية سياسية ما؛ يصنفون كعقبة أو عبء مزعج، بل تعتبرهم هذه السلطات "كتلة عدوية زائدة عن الزوم"<sup>15</sup> تقلق راحة السلطات، ويرفع في وجه مطالباتها تهمة "الإخلال بالاستقرار والنظام والأمن العام"، أو تلقي في وجهها تهمة الخروج عن التقاليد الاصلية والعادات الراسخة، وصولاً إلى تهمة الضلال.

لم يجد الشباب العماني الفرصة الكافية في المشاركة السياسية؛ تلك المشاركة القائمة على صنع وتنفيذ ومراقبة وتقييم القرار السياسي. فعلى الرغم من أن سن المشاركة في العملية الانتخابية لمجلس الشورى السابق ذكره؛ هو سن الواحد والعشرين، وان سن الترشح هو سن الثلاثين، إلا أن ذلك لم يعد كونه مظهراً محدوداً ومقنناً في مجال القرار العام، أضف إلى ذلك؛ ندرة قياس إقبال هذه الفئات على هذه الانتخابات أصلاً، في ظل عدم توفر البيانات والمؤشرات الحقيقية، والتي تتحفظ عليها وزارة الداخلية (المشرفة على الانتخابات) ولا تنشرها للعموم.

بيد أن الإشكال المحوري في هذا المقام هو في غياب برامج التكوين و التوعية والتثقيف السياسي الحر سواء

<sup>16</sup> جاك أبقانجي، "لماذا "فاجأتنا" انتفاضتا تونس ومصر؟ مقارنة سوسيولوجية"، مجلة "إضافات" المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الرابع عشر، ربيع 2011، بيروت.

<sup>17</sup> من وحي إحدى اللافتات التي رفعت في ساحة الشعب عصر 27 من فبراير 2011 للشاعرين إبراهيم سعيد، و صالح العامري.

<sup>18</sup> خالد كاظم أبو دوح، ثورة 25 كانون الثاني/يناير في بر مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي، المستقبل العربي، أيار/مايو 2011، العدد 387، السنة الرابعة والثلاثون، بيروت.

<sup>14</sup> مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل، مصدر سابق ص

83

<sup>15</sup> للمزيد عن هذا الموضوع انظر: مصطفى حجازي، سيكولوجية الانسان المهودر، المركز الثقافي العربي، 2005، بيروت

سلطان البلاد بتشكيل مجلس وطني مهمته صياغة دستور للبلاد "قوامه الشراكة والتعاقد بين الشعب وبين السلطان وعلى مبدأ المصلحة المشتركة، وثوابت تتمثل في أن الحاكم يمثل القوة الرمزية والرؤية للبلاد، تماماً كما يمثل الشعب مصدر السلطات، وأن المشاركة في إدارة شؤون البلاد مكفولة عبر مؤسسات

تشريعية ونيابية وبواسطة انتخابات حرة ونزيهة، وأن مفاهيم المواطنة والعدالة والمساواة، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء التام، وضمان الحريات الخاصة والعامّة، وحرّيات التعبير بمختلف أشكالها، وحرّية الصحافة، وحرّية التنظيم والتجمّع السلمي؛ هي القيم والحقوق الإنسانية التي يكفلها الدستور التعاقدية الكافل لشرعية الحاكم، تماماً كما يكفل -بالتوازي- حقوق المواطنين وواجباتهم تجاه بعضهم البعض".

- في مطلع فبراير/ شباط 2011، نفذ عدد كبير من المعلمين، والباحثين عن عمل في قطاع التربية والتعليم (البعض منهم ينتظر التوظيف منذ خمس سنوات)؛ اعتصاماً أمام وزارة التربية والتعليم، وطالبوا بإعادة الاعتبار لمهنة "المعلم" وذلك بتحسين أوضاع المعلمين الوظيفية، والإنصاف في الرواتب، وإيجاد حل لتلقياتهم المتأخرة. كما طالبوا بنفاية للمعلمين تدافع عن حقوقهم، وتساهم بفاعلية في تحسين وتجويد المناهج التعليمية؛ ملوحين بالتصعيد على شكل "إضرابات عن العمل" تشمل جميع مدارس السلطنة، إذا تم تسويق مطالبهم وتجاهلها كما حدث ذلك مراراً في السنوات السابقة.

- نظمت مجموعات من الشباب العماني مسيرتين سلميتين أطلق عليهما المسيرة الخضراء الأولى يوم الثلاثاء 8 فبراير/ شباط 2011، والمسيرة الخضراء الثانية يوم الجمعة 18 فبراير/ شباط 2011، تمركزت في حي الوزارت الحكومية في وسط العاصمة مسقط. دُعِيَ إليهما عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) وبعض المنتديات الحوارية. رفع المشاركون في المسيرتين شعارات تطالب بالإصلاح، صيغت لاحقاً في عريضة مطالبات المسيرة الخضراء وتم تسليمها لوزير ديوان البلاط السلطاني لرفعها للسلطان يوم الأربعاء 23 فبراير/ شباط 2011. حددت العريضة مطالب في الحقوق المدنية والسياسية؛ كتعديل صلاحيات مجلس الشورى ليكون مجلساً تشريعياً ورقابياً يمارس سلطاته في سن القوانين

الحزبية والصور الذهنية المكرسة من قبل وسائل إعلام الأنظمة؛ لتنتصر ببساطة لحرية الإنسان العربي وكرامته في مواجهة نموذج الدولة البوليسية السائد عربياً<sup>19</sup>. لقد أنعش الربيع العربي للثورات آمال الشعوب ضد استبداد أنظمة حكم بوليسية تقوم على أساس أجهزة المخابرات والجيش، تستكثّر على شعوبها الحل السياسي وتغلب على الدوام الحلول الأمنية الزارعة للقهر والمربية للغضب. إن الثورات التي تنامت في هذه البلدان؛ "هي ثورات اجتماعية قبل كل شيء. وهي تسجل ثأر المجتمعات أكثر مما تؤشر على معارضة أصبحت غائبة أو هامشية"<sup>20</sup>.

لقد أدمجت هذه الانتفاضات المتلاحقة بإصرار ونفاذ نظر، الاجتماعي بالسياسي بحسب (قبانجي)، وذلك عبر التشديد الصريح على تلازم الحق بالعمل والعيش بالكرامة والحرية. وتأكيد الكرامة اكتسب، في ظل قوانين تشرع "الحالة الاستثنائية" أي حالة الطوارئ، أولوية واضحة في مطالب الجموع المحتشدة في الساحات والميادين. إن قوانين "الحالة الاستثنائية" لم تبق على أية ضمانات لحقوق المواطنة، بينما أبقّت من قام بخرق هذه الأخيرة بمنأى عن المحاسبة.

### البدايات الخضراء

في عُمان، كغيرها من أقطار الوطن العربي؛ وجد الجيل الجديد نفسه في هذه اللحظة التاريخية مسئولاً أمام ذاته الفردية والجمعية معاً. كان حراكه حتمياً لإنقاذ الدولة والمجتمع من أكداس الأخطاء التي لم تجد المؤسسات الفاعلة والشجاعة متصدية لها، ولم تكف الخطب والأمنيات الصالحة للقيادة لمعالجتها. لقد شعر الشباب بأن واجبهم الوطني يدفعهم لإعادة القاطرة إلى مسارها وفي هذا التوقيت؛ فكان الربيع العماني.

بيد أن هناك تحركات شعبية سبقت هذا الحراك المجتمعي، ومهدت للحركة الاحتجاجية الواسعة التي شهدتها البلاد، ومنحتها زخماً ورحماً حنوناً لكي تحدث التغيير المنشود؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قامت مجموعة من المواطنين من كافة الشرائح المهنية والمثقفين بتقديم عريضة مؤرخة بتاريخ 3 يوليو/ تموز 2010، وموقعة من خمسين اسماً، بعد نقاشات مفتوحة عبر المنتديات الالكترونية، استمرت أكثر من عام، تطالب

<sup>19</sup> توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المستقبل العربي، نيسان/أبريل 2011، العدد 386، السنة الثالثة والثلاثون، بيروت.  
<sup>20</sup> جاك أقيانجي، "ماذا "فاجأتنا" انتفاضاً تونس ومصر؟ مقارنة سوسيولوجية"، مصدر سابق.

واقترحتها، ومراقبة مجلس الوزراء ومحاسبتها، وتعديل قوانين الترشح لمجلس الشورى، بما يساعد على ضمان انتخاب أعضاء مؤهلين علمياً وعملياً، تعيين مجلس وزراء، برئيس مستقل؛ كل خمس سنوات؛ مهمته تنفيذ خطة خمسية محددة، ويحاسب من قبل مجلس الشورى في نهاية فترته، التأكيد على حماية المال العام من خلال تفعيل دور جهاز الرقابة المالية للدولة، في مراقبة المصروفات ومحاسبة الأطراف المسيئة للأمانة، وإلغاء جميع الاستثناءات التي تتمتع بها كثير من مؤسسات الدولة في هذا المجال، محاسبة كل من يسيء للوظيفة العامة مهما كانت درجته الوظيفية من قبل السلطة القضائية، تعزيز استقلالية القضاء؛ بإنشاء محكمة دستورية مستقلة، وأن يقوم مجلس القضاء الأعلى بتعيين القضاة، وليس وزير العدل، وأن يفصل الإدعاء العام عن الشرطة ويمنح الاستقلالية الكاملة في القيام بمهام عمله، المطالبة بتعديل قانون المطبوعات والنشر في أقرب فرصة؛ بما يضمن حق حرية التعبير وأن لا تكون لوزارة الإعلام أية ولاية على الفكر والتعبير عن الرأي، وأن يناط للقضاء الفصل في هذه القضايا، تعديل منظومة القوانين المتعلقة بالمرأة، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها، وتنفيذ إجراءات حاسمة فيما يتعلق بأوضاع الزواج والنفقة بعد الطلاق، التأكيد على الحق في إنشاء نقابات وجمعيات مهنية، وتسهيل إجراءات إشهارها، تحديد صلاحيات ومهام المؤسسات الأمنية في البلاد؛ تجاه الوطن بما يحفظ كرامة المواطن وحقوقه، أما المطالب في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فتلخصت في إصلاح النظام التعليمي، وإصدار قانون وطني بإلزامية التعليم حتى سن 16 سنة، يضمن حسن تنفيذ ممارسة هذا الحق، وقانون وطني ينظم مهنة التدريس ويضمن حقوق المعلمين المعنوية والمادية، ويحدد واجباتهم، ويكفل حقهم في تكوين نقابة تحمي حقوقهم، إنشاء مؤسسات تعليم عال من جامعات وكليات ومعاهد مجانية قادرة على استيعاب مخرجات التعليم المتزايدة، زيادة المنح الدراسية الجامعية وما بعدها بما يتناسب والزيادة الطبيعية في مخرجات التعليم العام، رفع رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص، بحيث تتناسب والوضع المعيشي والاقتصادي الحالي، رفع مستوى الاهتمام والعناية لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود، من خلال زيادة دخلها الشهري بما يتناسب وعدد أفراد

الأسرة، وتعديل قانون التقاعد بما يكفل حياة كريمة، القضاء على ظاهرة ارتفاع الأسعار من خلال دعم السلع الأساسية حكومياً، وتشكيل جهة رقابية لمتابعة الأسواق ووضع قوانين تجرم كل من يتجاوز ذلك، وإنشاء صناديق اجتماعية داعمة للشباب، مثل "صندوق الزواج" و "صندوق بناء منزل"، و "صندوق للتعليم العالي" وغيرها مما يسهم في توسيع الخيارات أمام المواطن.

- وبتاريخ 25 فبراير/شباط 2011، اعتزم عدد من شباب محافظة ظفار أمام مبنى المحافظ بمدينة صلالة ( 1000 كم جنوب العاصمة مسقط) وأطلقوا نداء وجهوه للسلطان مباشرة باسم "نداء الخير". جاء في ديباجة هذا النداء أن "جميع شباب وأهالي محافظة ظفار من منطلق واجبهم الوطني في المساهمة والمشاركة في صنع القرار وصنع خريطة المستقبل لهذا الوطن المعطاء فإنهم يؤيدون ما ورد في مطالب وعريضة المسيرة الخضراء الأولى والثانية ويؤكدون على مطالبهم التي تمت المناداة بها في مسيرة (نداء الخير) بمحافظة ظفار بحزم وجدية وهي على النحو التالي :

إنشاء هيئة مستقلة إدارياً ومالياً تقوم على مكافحة الفساد الإداري والمالي، ويتم اعتماد أعضائها عن طريق مجلس الشورى، إصلاح الحكومة بإقالة الوزراء غير الأكفاء ومحاسبتهم إدارياً ومالياً بواسطة الهيئة المذكورة. تفعيل لجان مجلس الشورى وإعطائها صلاحية مراجعة سياسات الوزارات والتصويت عليها قبلاً ورفضاً، وخاصة السياسات العامة المهمة كالتعليم والاقتصاد وإلزام المسؤولين بتقديم براءة ذمّة مالية قبل تعيينهم وبعد انتهاء خدماتهم لدى الهيئة المذكورة. أما المطالب الاقتصادية فتلخصت في: إنشاء مصانع وشركات حكومية كبرى في مختلف الصناعات الثقيلة، تستوعب آلاف الشباب العاطلين عن العمل، وإنشاء صندوق ملياري لدعم مشاريع الشباب الطموحة والتي تخدم اقتصاد البلد على أن تكون قروض الصندوق خالية من أي فوائد ربوية بأي نسبة كانت، السماح بإنشاء مصارف إسلامية وشركات استثمار وتأمين إسلامية، كما شدد النداء على مطالب اجتماعية من قبيل: إفساح المجال لإنشاء الجمعيات الأهلية والخيرية والتعاونية والثقافية بشروط ميسرة، ورفع مستوى المعيشة للفرد العماني من خلال تشغيل جميع العاطلين عن العمل بما يتناسب ومؤهلاتهم العلمية والعملية وإعطاء الأولوية لفئة المتزوجين والأكثر سنّاً دون تقييد قبول التوظيف بسن معين، رفع رواتب أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود والمطلقات والارامل

في إرادة مستمدة من ذاته لا من الحكومة، إلى ممارسة سلمية على أرض الواقع تنادي بالتغيير الإيجابي وتؤمن به كطريق أمثل للإصلاح".

ورفض الموقعون في بيانهم كذلك إطلاق مصطلح "مكرمة" على ما يتم اتخاذه من قرارات قائم تنفيذها على المال العام، لا من المال الخاص، ويمس بحق هذا الشعب في موارده وخيراته، حقاً أصيلاً أكسبته إياه صفة المواطنة الحرة، وليس لأحد أن يدعي مناً وفضلاً فيه، كما وتزداد رقعة هذا الرفض عندما تتعلق هذه القرارات بحقوق أساسية واجبة التنفيذ على الحكومة التي طالما أهملتها أو تناستها، وهي الواقعة في صميم مهامها تجاه المواطن. ورفضوا سياسة "الترقيع"، بحسب بيانهم، لمعالجة فساد "استشرى كالسرطان في جسد هذه الحكومة"، واستبدالها بنهج منظم ترعاه مؤسسات الدولة بالإشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني التي أثبتت فاعليتها رغم المحاولات الرسمية لتحجيمها أو إبطاء تحركاتها. كما طالب الموقعون بتشكيل مجلس محاسبة وطني لكل مفسدٍ ومثبطٍ لجهود الإصلاح والتطوير لمؤسسات الدولة. وأكدوا في بيانهم كذلك على كافة الأجهزة الأمنية والشرطية والعسكرية أن تتعامل بكامل اللباقة الحضارية، والوعي المدني مع المتظاهرين من أبناء هذا الشعب، فما هم إلا أبناءهم أو أخوانهم خرجوا بعد أن استنفذوا صبرهم، وليس لهم من غايةٍ إلا حياة كريمة، ليس لهم فحسب بل ولأجيال عمان القادمة. وختم الموقعون بيانهم بمناشدة السلطان "إحداث تغيير جذريٍّ مقنع، يطال ببنى النظام السياسي والاقتصادي وعلى ضوء ما يحدث في هذه اللحظة من فوران شعبي في كلِّ من صحار وصور وصلالة، وقبل أن تمتد هذه النار إلى هشيم ما اقترفته سياسات الحكومة ووزرائها حتى اللحظة بمختلف ولايات ومناطق عمان".

- وفي يوم الأحد 27 فبراير/ شباط لقي مواطن مصرعه (عبدالله الغملاسي) في مدينة صحار عندما أطلقت الشرطة الرصاص المطاطي على متظاهرين يطالبون بإصلاحات سياسية وتوفير فرص عمل. فيما انتشرت قوة من الجيش لتأمين المنطقة. وكانت الشرطة قد استخدمت الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق المتظاهرين الذين تجمعوا لليوم الثاني على التوالي في دوار الكرة الأرضية وحولوه الى ميدان اعتصام أطلقوا عليه "ميدان الإصلاح"<sup>١١</sup>.
- في مساء ذات اليوم تكونت على الفور على اثر دعوات في شبكة التواصل الاجتماعي ساحتا اعتصام الأولى أمام مجلس الشورى بالعاصمة

والمتقاعدين بحد أدنى لا يقل عن خمسمائة ريال عماني، رفع مستوى الحد الأدنى للاجور للموظفين في القطاعين العام والخاص بما لا يقل عن سبعمائة ريال عماني، وإضافة علاوة أسرة في الرواتب، توفير مخصصات شهرية للعاطلين عن العمل بحد أدنى لا يقل عن مبلغ مائتي ريال عماني، لحين حصوله على وظيفة ثابتة، إضافة إلى مطالب بإصلاح التعليم وإنشاء جامعات وكليات متوسطة وعليا حكومية ومجانية تستوعب كل مخرجات الثانوية العامة وإنشاء معاهد فنية وتقنية للمستوى الثانوي والدبلوم تغطي كافة احتياج سوق العمل العماني.

- في صباح 26 فبراير/شباط ذهبت مجموعة من الشباب الباحثين عن عمل لمراجعة وعود وعدوا بها للتنشغيل في مكتب القوى العاملة بمدينة صحار فلم يلقوا ردا مناسباً من قبل المسؤولين الرسميين الذين استدعوا رجال الأمن والشرطة "للتصرف" معهم، مما نتج عن ذلك صدامات عنيفة، باتت على إثرها المدينة على جمر القلق والترقب.

- في مساء ذات اليوم أصدر أكثر من 100 شاب عماني بياناً لسلطان البلاد وضحو فيه بشكل جلي "خيبة أملهم الكبيرة من الاستجابة الخافتة لمطالب وطنية مشروعة وواضحة تمس جميع مفاصل الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية". على خلفية الأوامر السلطانية الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2011 والخاصة بإعداد النظام الأساسي لهيئة مستقلة لحماية المستهلك، ودراسة جدوى انشاء جمعيات تعاونية، وإجراء بعض التعديلات في نظام مكافآت الطلبة. كما صرح الموقعون وبشكل غير مسبق في أدبيات التخاطب بين الشباب العماني والسلطان تعليقا على المرسومين السلطانيين رقم 2011/13 و 2011/14 بشأن إجراء تعديلات على التشكيلة الوزارية بأنهم "استمعوا بذهولٍ شديد إلى ما جاء من أوامر ومراسيم، وبأنهم من منطلق الواجب الوطني الذي تحتمه صفة المواطنة الحقة، ومسؤوليات هذه الصفة، يرون بأن هذه التعديلات عكست صحة ما يتداوله أفراد الشعب من سيطرة أجنحة وتيارات على صناعة القرار الوطني في السلطنة خدمة لأجندتها الخاصة، والمرتكزة على ديمومة ورسوخ مصالحها التجارية أو الوظيفية أو الجهوية"، كما استنكر البيان من "تكرار ذات الوجوه الهرمة، والمناقلة بينها من وزارة لأخرى في لعبة شطرنج مملة لم تعد مقبولة من الشارع الذي أصبح يعي حقوقه وواجباته، بل وتعدى هذا الوعي ليحوّله

وتدني رواتب القطاعات العامة والخاصة والعسكرية والمتقاعدين، ووضع حلول جذرية للاقتصاد الوطني، لاسيما لأزمة الاستحواذ والاحتكار الاقتصادي، تشكيل لجنة خبراء من الميدان التربوي لمراجعة المنظومة التعليمية بمراحلها المختلفة، بما فيها التعليم العالي ومؤسسات، تشكيل لجنة قضائية مستقلة للتحقيق في قضايا الفساد الأمني والمالي والإداري، تأسيس مجلس وطني لصياغة الدستور العماني، على أن ينتهي من أعماله، لتُطرح مسودة الدستور للاستفتاء الشعبي في مدة أقصاها عامان من تاريخ تأسيس المجلس، إنشاء محكمة عليا مع التعجيل بتوسيع صلاحيات مجلس الشورى ليكون مجلساً تشريعياً ورقابياً، يحاسب مجلس الوزراء لحين اعتماد الدستور الوطني العماني.

- وفي نفس اليوم (27 فبراير/شباط) عقد مجلس الشورى "جلسة استثنائية طارئة" صاحبها نقاشات قوية، قرر فيها تشكيل لجنة لمتابعة مطالبات ساحات الاعتصام والعمل السريع لإيجاد حلول مع الحكومة<sup>٢٣</sup> للخروج من الأزمة بأقل الخسائر، وقرر أن يكون في حالة "إنعقاد دائم"، في سابقة تدل على الموقف الحرج الذي تمر به البلاد ومؤسساتها المختلفة. وشارك بعض أعضاء المجلس المعتصمين اعتصاماتهم داعمين لمطالبهم متعهدين لهم بأن يوصلوها للسلطان، الذي طلب لقاء جميع أعضاء المجلس يوم 2 مارس/ أيار 2011 للاستماع إليهم وإلى المطالب التي صرح بها الشعب في ساحات الاعتصام المتوزعة على مناطق البلاد.

- توالى بعد ذلك الاعتصامات العمالية والمهنية والقطاعية المختلفة؛ فالإعلاميون طالبوا بإقالة وزير الإعلام ووكيله ومستشار السلطان للشؤون الثقافية (صاحب النفوذ على قطاعي الإعلام والثقافة)، كما طالبوا بإطلاق الحريات الإعلامية وتفعيل دور الإعلام في النقد والمحاسبة وعدم ملاحقة الصحفيين والإعلاميين والكتاب في قضايا النشر والرأي، وتغيير قانون المطبوعات<sup>٢٤</sup>. واعتصم الممرضون والأطباء ومهندسو شركات النفط، وسائقو الشاحنات، وموظفو أغلب الشركات الخاصة والمؤسسات

مسقط أطلق عليها المعتصمون "ساحة الشعب" والثانية "ساحة الحرية" في مدينة صور شرق عمان. كان الهدف الرئيسي من تكونهما المطالبة بوقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المعتصمين في مدينة صحار. وبذلك أصبحت هناك أربع ساحات رئيسة للاعتصام موزعة على مناطق السلطنة؛ "الإصلاح" في مدينة صحار شمال البلاد، "الشعب" في مدينة مسقط العاصمة وسط "ساحة نداء الخير" في مدينة صلالة (جنوب)، و"ساحة الحرية" بمدينة صور(شرق)؛ إضافة إلى إعتصامات تراوحت بين الصغيرة والمتوسطة في العدد والمدة في كل من مدن عبري وبديّة وجعلان بني بو علي<sup>٢٢</sup>. ما لبث وأن أصدرت كل ساحة بياناً أعلنت فيه عن مطالبها ورؤاها في جهود الإصلاح، والتي يمكن إيجازها في: "الوقف الفوري لاستخدام العنف ضد المعتصمين وتنفيذ مطالبهم الإصلاحية المشروعة. المطالبة بالاعتذار الرسمي من الحكومة في وسائل الإعلام المختلفة، لأسر الشهداء، والمصابين، والمعتقلين، وتعويضهم تعويضاً عادلاً إقالة عدد من الوزراء والمسؤولين وعدم تكليفهم بأي منصب رسمي أو شرفي بمن فيهم المدعي العام، والمفتش العام للشرطة والجمارك لفشله الذريع في إدارة الأزمة، وتسببه في إراقة الدم. المطالبة بتعيين قضاة من المحكمة العليا للإشراف على لجنة تقصي الحقائق، والتي شكلت من الإدعاء العام بشأن أحداث صحار، مع تأكيد المعتصمين على أن تكون مداولات اللجنة علنية ومنشورة في وسائل الإعلام أولاً بأول.

كما طالبت ساحات الاعتصام بتشكيل حكومة كفاءات وطنية في أقرب فرصة، برئاسة رئيس وزراء مُعيّن من قبل السلطان بحيث تقوم هذه الحكومة - بالإضافة إلى مهام عملها - بمراجعة كافة المطالب الشعبية التي خرجت بها المظاهرات والاعتصامات بمختلف مناطق السلطنة، تضطلع بالأولويات التالية: تشكيل لجنة اقتصادية مكونة من خبراء عُمانيين اقتصاديين مهمتها وضع حزم اقتصادية عاجلة، لمعالجة المطالبات الاقتصادية التي تقدم بها المعتصمون، مع التركيز على مشاكل العاطلين والعمال والطبقات الفقيرة في المجتمع،

<sup>٢٢</sup> انظر إبراهيم سعيد، مقالة "ساحة الشعب والحرية"، الرؤية، العدد 355، 9/3/2011م. كذلك عبدالله خميس، مقالة "ما الذي يريده العمانيون"، الرؤية، العدد 355، 9/3/2011. أيضاً؛ حاتم الطائي، "بيان الإصلاح" في افتتاحية الرؤية، العدد 357، 12/3/2011

<sup>٢٣</sup> "مجلس الشورى ومسار التطوير: المجلس ودوره في التعامل مع الأحداث والأوضاع المطيية"، مجلة الشورى البرلمانية، العدد السادس، إبريل 2011، ص 18

<sup>٢٤</sup> صحيفة الرؤية، العدد 355، 3/9/2011، ص 2.

يتبين للمراقب مما سبق عرضه، عمق الوعي الشعبي العماني بحقوقه وواجباته، وحرصه على مشروع إصلاح شامل؛ دستوري، وسياسي واقتصادي واجتماعي، لا كما روجت إليه بعض الأجهزة التي عزلها الفساد أمنية كانت أم إعلامية<sup>٢٨</sup>؛ من أنها مطالب خدمية بسيطة؛ لا تتجاوز مطالب زيادة رواتب وفرص تشغيل<sup>٢٩</sup>.

والدليل على أهمية ومشروعية تلك المطالب تلك الاستجابة السريعة والمتفاعلة مع الأحداث خاصة في أسبوعها الأولين؛ حيث قام السلطان باتخاذ قرارات جريئة على المستويين السياسي والاقتصادي لكي لا تتفاقم الحالة كما حدثت في ليبيا وسوريا واليمن. نجمها في الآتي:

سياسياً: أصدر السلطان قابوس أكثر من 40 مرسوماً وأمرًا عاجلاً في أقل من شهر، في سابقة لم تشهدها الدولة والمجتمع في العقود الأربعة الماضية من حكم الرجل؛ مما يدل على إدراكه لجلال الحدث ورغبته في الإصلاح وطمأنة الشعب المنحرف والمنفجر من جراء السياسات الخاطئة بلا حساب أو رقابة خلال السنوات الفائتة. ولعل أبرز هذه المراسيم المرسوم السلطاني رقم (2011/39) بشأن منح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، والمرسوم الخاص بإعادة تشكيل مجلس الوزراء برئاسته<sup>٣٠</sup>، وتعيين وزير جديد لمكتبه خلفاً لشخصية تمدد نفوذها على المستويين العسكري والمدني فترة طويلة من الزمن، وتعيين وزير شاب لديوانه وبلاطه، وتعيين سبعة أعضاء من مجلس الشورى كوزراء في الوزارات التي طالب الشعب صراحةً بإسقاط وزرائها؛ فرييس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، ورئيس مجلس المناقصات، ووزراء التجارة والصناعة والبلديات والنقل والاتصالات والتنمية الاجتماعية والخدمة المدنية والبيئة وجدوا أنفسهم أمام مسؤولية وزارات كثر الجدل في الشارع العماني على مستوى أدائها. كما ألغى وزارة الاقتصاد الوطني ونحى وزيرها النافذ في صناعة القرار المالي والاقتصادي للبلاد، ووسع صلاحية جهاز الرقابة المالية للدولة. وأمر باستكمال الدراسات المتعلقة بإنشاء

والهيئات الحكومية<sup>٣١</sup>، إضافة إلى فئات مجتمعية شعرت بالتهميش؛ كذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء المتزوجات من غير العمانيين، وطلاب الجامعة والمعاهد والكليات الحكومية. وتلخصت المطالب في تحسين أوضاع العاملين وتغيير اللوائح المنظمة لبيئة العمل، وتعزيز الإنصاف والعدالة في التوظيف والترقيات وتبني معايير الكفاءة في الإنتاج عند صرف المكافآت<sup>٣٢</sup>.

- وكخطوة عملية في سبيل معالجة الفساد، تقدم نحو سبعة آلاف مواطن عماني على مستوى السلطنة ببلاغ وطلب فتح تحقيق للادعاء العام بشأن التحقيق العاجل في أموال كافة الوزراء والمستشارين والمسؤولين، سواء الذين على رأس عملهم أو الذين تم إعفاؤهم، وذلك للتحقق من الاتهامات المتنامية في أوساط المواطنين بسرقة المال العام واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب خاصة. وسلم البلاغ وفد من المعتصمين للمدعي العام صباح يوم الاثنين 21 مارس/أيار 2011. وطالب البلاغ أيضاً "بالتحفظ على أموال الوزراء والمستشارين مثار الشبهة لحين الانتهاء من التحقيق ومحاكمة كل من تجرأ على المال العام، وأثرى من دون وجه حق وتقديمه للقضاء، وإرجاع المال لمكانه الطبيعي، إضافة إلى سحب جميع الأراضي التي يُشتبه في منحها بطريقة غير مشروعة". إلا أن الادعاء العام، وفي غضون أسبوع فقط، قرر "حفظ الدعوى" بحجة "أنها لم ترد على وقائع مادية محددة" وإنما جاءت "مجملة"، كما أنها "لم توجه ضد شخص أو أشخاص محددين وإنما جاءت "معممة"، مما "يستحيل معه لجهة التحقيق أن تسبر أغوار التحقيق على عمومهم دون تحديد الوقائع والأشخاص". كما تعذر الادعاء العام في قرار حفظه للدعوى؛ من أنها رفعت من "غير ذي صفة"، وأحال نسخة من الشكوى إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة للإحاطة والتصرف بشأنه<sup>٣٣</sup>.

### الاستجابة: شكراً للشباب الذين أهدوا إلي عيوبي

<sup>٢٨</sup> لمزيد من التوسع انظر ندوة الإصلاح، صحيفة الرؤية اليومية، العدد 357، 12/3/2011، ص 18، 19

<sup>٢٩</sup> انظر من أجل وجهات نظر مختلفة للاعتصامات في عمان: عوض باقوير، "المشهد الوطني بين المشروعية والانتهازية"، صحيفة الشبيبة اليومية، العدد 5599، 12/3/2011، ص 4. أيضاً: محمد علي البلوشي، "ميكروفونات التشفي والإثارة"، صحيفة الشبيبة اليومية، العدد 5599، 12/3/2011، ص 15. كذلك: محمد سيف الرحبي، "سأحدثكم عن وطني"، صحيفة الشبيبة اليومية، العدد 5599، 12/3/2011.

<sup>٣٠</sup> صحيفة عمان، العدد 10873، 10/3/2011. أيضاً صحيفة الشبيبة، العدد 5596، 8/3/2011.

<sup>٣١</sup> Muscat Daily, March 09-2011, "Nursing students take to the streets, p 3. Also at the same page: Protesters call for media freedom

<sup>٣٢</sup> صحيفة الزمن، تاريخ 15/3/2011، "الدوائر الحكومية والخاصة في واجهة الاعتصامات"، ص 4

<sup>٣٣</sup> صحيفة الزمن، تاريخ 2 أبريل 2011، "حفظ شكوى ضد المسؤولين".

في بعثات داخلية و1500 طالب وطالبة في البعثات الخارجية واستيعاب عدد إضافي من الطلاب في جامعة السلطان قابوس (الجامعة الحكومية الوحيدة)، واستيعاب 2000 طالب وطالبة إضافيين في الكليات التقنية.

### قراءة أولية في الدروس

عديدة هي الدروس التي تعلمت منها عمان من ربيعها قصير المدة، عميق التأثير؛ نوجز منها الآتي، وفي انتظار مزيد من التحليل من قبل المتخصصين وأصحاب الخبرة.

### أولاً: في قراءة النصف الفارغ من الكأس

**غياب مؤسسات المجتمع المدني:** كشف الغياب الواضح لمؤسسات المجتمع المدني في فترة الاعتصامات، الخلل البنوي والوظيفي الذي تعانيه هذه المؤسسات. ولم يكن مفاجئاً هذا الغياب خاصة لأولئك الذين يدركون ظروف التضيق والرقابة الصارمة التي مورست على نمو هذه المؤسسات طوال العقود الأربعة الماضية من قبل الحكومة. ناهيك عن انعدام تأثير التيارات السياسية على الشارع العماني، وترك المواطن عرضة لاجتهاداته الشخصية في الفهم والبحث عن مادة التنقيف السياسي التي تلائم وفق أضيق الأحوال. حتى تلك الجمعيات التي كانت تحاول أن تتلمس معالم طريق الاستقلالية قبل فترة الاعتصامات، لم يكدها يُسمع لها همس وخاصة؛ جمعيات الأدباء والكتاب والصحفيين والمسرحيين والسينمائيين والمهندسين والأطباء وجمعيات المرأة وحتى الاتحاد العام لعمال السلطنة والذي بدلا من أن ينظم إعتصامات تطالب بحقوق العمال وضمان حياة كريمة لهم، تسابق في نشر برقيات "الولاء والعرفان للسلطان"؛ مثنياً جهود "الحكومة في منح العمال كافة الحقوق". وكذا الحال بالنسبة لجمعيات أخرى دأبت مجالس إدارتها على تنظيم "مسيرات ولاء وعرفان للسلطان" وتصنيف المعتصمين في مقام "الخارجين عن الطاعة". ولعل من نافلة القول ذكر أهمية مؤسسات المجتمع المدني؛ فأي ثورة، أو حركة احتجاجية لا تستطيع أن تبقى في درجة عالية من الغضب والثورية لمدة طويلة إذا لم تجد مؤسسات تنضوي تحتها وذلك من أجل بلورة مطالبها بصورة مستمرة ومن أجل قيادة نضالها لتحقيق تلك المطالب المتجددة عبر الزمن<sup>32</sup>. والتاريخ يعلمنا درساً بليغاً في أن الثورات التي لا تنتهي بأن تصبح مشروعاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً ثقافياً متكاملًا؛ تدبل مع الزمن ومن ثم ترجع الأوضاع إلى ما

المحافظات لكافة مناطق السلطنة وكذلك إنشاء مجالس البلديات في كل محافظة تطويراً للحكم المحلي. كما تقرر أن تقوم الوزارات والوحدات الحكومية الخدمية بإنشاء دوائر متخصصة مهمتها استلام وتسجيل طلبات المواطنين ومتابعة الإجراءات التنفيذية المتخذة حيالها وإرشادهم بما هو مناسب لهم مع تكثيف زيارات الوزراء والوكلاء للولايات والمحافظات لتفقد الدوائر والمديريات التابعة لهم. كما استجاب السلطان للمطلب الشعبي باستقلالية الادعاء العام عن تبعيته للمفتش العام للشرطة والجمارك، والذي أقاله كذلك واستبدله بأحد مرافقيه العسكريين<sup>31</sup>.

**اقتصاديًا:** تم في ليلة الأحداث في صحار مباشرة؛ الإعلان عن توفير خمسين ألف فرصة عمل للمواطنين، ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 200 ريال عماني وأنشئت هيئة مستقلة لحماية المستهلك وأمر بدراسة إمكانية إنشاء جمعيات تعاونية. ثم توالت بعض المعالجات الاقتصادية السريعة؛ حيث خفضت نسبة مساهمة موظفي الخدمة المدنية في نظام التقاعد من (8%) إلى (7%) ورفعت المخصصات المالية الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة، وتم اعتماد منحة "عطالة" 150 ريالاً عمانياً شهرياً لكل باحث عن عمل من المسجلين لدى وزارة القوى العاملة إلى أن يجد عملاً وجمدت قاعدة قطع راتب الضمان الاجتماعي في حالة عمل أحد أفراد أسرة الضمان وتم زيادة قيمة المعاشات الشهرية المقررة للأسر المستفيدة من أحكام قانون الضمان الاجتماعي بنسبة 100%. ورفعت قيمة المستحقات التقاعدية الشهرية لجميع الخاضعين لقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين وبنسبة 50% للفئات المستحقة لأقل معاش تقاعدي، كما تم استحداث علاوة غلاء معيشة لجميع الموظفين، وأوقف على الفور العمل بأحكام القرار الصادر من وزارة المالية بشأن رسوم عبور المركبات والسيارات إلى خارج السلطنة من المنافذ البرية، وتم دعم سلع معيشية وتثبيت أسعار أخرى، مع تحسين معاشات الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية، والموافقة على إنشاء البنك الإسلامي وإتاحة المجال للبنوك القائمة في السلطنة بفتح نوافذ لها إذا ارتأت ذلك.

أما في مجال إصلاح قطاع التعليم؛ فوجه السلطان بإنشاء جامعة حكومية جديدة "مشدداً على أهمية تطوير باقي مجالات التعليم لترقى إلى ما يحقق طموحات البلد وتقدمه"، بالإضافة إلى استيعاب 7000 طالب وطالبة

<sup>32</sup> علي فخرو، "اندراج طاقة الثورات في مؤسسات"، صحيفة الرؤية،

العدد 441، الأحد 19 يونيو 2011م

<sup>31</sup> صحيفة الخليج الامارتية، العدد 11621، 14 / 3 / 2011.

يحدث خلفه. زد على ذلك انشغال هذه الوكالات والفضائيات بأحداث أكثر إثارة تحدث في البحرين واليمن وليبيا وسوريا. وحتى تلك الحسابات والصفحات التي كانت النافذة الوحيدة للمنخرطين في هذه الحركة الاحتجاجية؛ تم اختراقها وتدمير كثير من المواقع الالكترونية الخاصة بساحات الاعتصام. كما قامت شركات الاتصالات المزودة للخدمة بحجب أو إبطاء وصول الخدمة وتداولها. وقد أدانت منظمة "مراسلون بلا حدود" شركتي "عمانتل" (حكومية) و"النورس" (خاصة) لحجبهما لمنندي "الحارة العمانية" على إثر توسع النقاشات بشأن قضايا وطنية من وحي الاعتصامات<sup>٣٤</sup>. أما ميدانياً، فقد انشغل أكثر المعتصمين ببث جل نشاطه وطاقاته في إذكاء الحيوية في الحوارات الوطنية المباشرة في ساحات الاعتصام طوال اليوم وخاصة الفترة المسائية، على حساب النقاشات التي تحدث في "العالم الافتراضي" والتي شكلت العلامة الفارقة في ثورتي تونس ومصر على الأقل. وربما يعود هذا الضعف إلى قلة أعداد الشباب الذين يجيدون استخدام هذه التقنيات والقلة من هؤلاء يملكون النفس الحوارية الطويل لمقارعة الحجج والبراهين من أجل الإقناع بالمشروع الإصلاحي الكبير للبلد. وفي بيانات دالة على محدودية تأثير الإعلام الالكتروني على شرائح واسعة من الشعب؛ تشير بيانات مسح مؤشرات تكنولوجيا المعلومات في عُمان لعام 2006-2007 أن (22.1%) من أفراد عينة المسح يستخدمون الحاسب الآلي، بينما يستخدم (16.7%) الحاسب الآلي مع الانترنت في حين أن (61.1%) لا يستخدمونه إطلاقاً<sup>٣٥</sup>. ناهيك عن الجهد المنظم والكبير الذي كانت تمارسه الآلة الإعلامية الرسمية، وبصحفها "الخاصة" كذلك الأمر الذي حصر شباب ساحات الاعتصام في زاوية ضيقة. عززتها بعض الأعمال التخريبية التي قام بها البعض على هامش الاعتصامات، واتخذت الذريعة الأكبر لضرب فكرة الاعتصام كحق مشروع للمطالبة بالحقوق. وضخمت هذه الحوادث إعلامياً بأنها ستأتي على "ما تم إنجازه من تنمية" وأن هذه الأفعال ستشوه سمعة البلاد في الخارج وستؤثر على وضع الاقتصاد الوطني وخاصة في الشق الانتمائي المؤثر على تمويل الاستثمار الأجنبي<sup>٣٦</sup>.

**الضعف التنظيمي لساحات الاعتصام:** لعله من أبرز خصائص هذه الثورات التي اجتاحت الوطن العربي أنها كانت عابرة ومتجاوزة لجميع التنظيمات والأحزاب السياسية العاملة في الفضاء والأرض

كانت عليه، وربما أسوأ. رغم إعلان المعتصمين في ساحة الشعب بمسقط وساحة الحرية بصور عن تأسيس "الجمعية العمانية من أجل الإصلاح" في 6 ابريل/ نيسان 2011؛ إلا أنه حتى لحظة كتابة هذه السطور لم يتم الترخيص لهذه الجمعية ولم تمارس أي نشاط يشير إلى تواصل دورها المستمد من الاعتصامات.

**تردد دعم المثقف:** بالرغم من دعم الكثير من مثقفي البلاد للحركة الاحتجاجية ومطالبها الإصلاحية، وتصدر بعضهم لساحات الاعتصام ومشاركتهم الدووية في منتدياتها وحواراتها المفتوحة؛ إلا أن تردد قطاع واسع منهم كان لافتاً ومؤثراً. فهذا المثقف الذي مجد الثورة العربية في تونس ومصر وكان حريصاً على التسابق في أن يضع اسمه في مقدمة البيانات الداعمة لحق هذه الشعوب في تقرير مصيرها؛ نجده حائراً تارة، أمام الوضع الذي يعيشه الإنسان في وطنه، وحريصاً تارة أخرى على ممارسة "وصايات مركبة" و"متناقضة" في بعض الأحيان، تم بسط مساحات واسعة لها في وسائل الإعلام الرسمية؛ المقروءة والمسموعة والمرئية، بل وحتى المنتديات الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي تم تخصيصها لصوت واحد بالظهور، هو ذلك الداعم لجهود الحكومة. تتمثل هذه الوصايات في الحرص على "الوحدة الوطنية" والتخويف من "اتساع رقعة ومدد الاحتجاج" وتشويه سمعة الناشطين و"توجيه تهم" العمالة" و"التخوين" و"التعاون مع الغرب" والعمل لأجل أجندات خارجية وغيرها الكثير انبرى لترويجها والإقناع بها من كان بالأمس بدأ مع المعتصمين، وقبل الأمس كان تنويرياً طليعياً في كتاباته. ناهيك عن التزام نجوم كبيرة في سماء الثقافة والفكر في عمان؛ الصمت والاكتفاء بمراقبة المشهد عن بعد، مؤثرين السلامة لحين مرور العاصفة.

**ضعف الجهد الإعلامي لساحات الاعتصام:** لم تكن للمعتصمين خيارات لإيصال صوتهم والتعريف بمطالبهم، إلا عن طريق صفحات التواصل الاجتماعي، "الفيس بوك" و"التويتتر" وبعض المنتديات الحوارية. مع بعض الاهتمام المبدئي الذي أولته وسائل إعلام غربية مثل البي بي سي، وقناة الحرة، والقناة الفرنسية 24، وأحياناً التلفزيون الهولندي قبيل زيارة ملكتهم لعُمان (خلال مارس/أيار 2011). في ظل غياب "لافت" و"مستغرب" في حينه<sup>٣٣</sup>؛ من قناتي "الجزيرة" و"العربية"، باستثناء بعض التقارير لمراسل موقع "الجزيرة نت" في مسقط، إلا أن حتى ذلك الاهتمام المتواضع لم يستمر طويلاً؛ فبعد الأسبوع الثاني فرض على أخبار عمان جدار ناري لا يعرف أحد ما الذي

<sup>٣٤</sup> <http://skeyes.wordpress.com>

<sup>٣٥</sup> احمد الرواحي، مصدر سابق، ص 19

<sup>٣٦</sup> <http://marketwatch.com>

<sup>٣٣</sup> بنفس الإهمال والتجاهل استخدم مع الإحداث في البحرين؛ مما نال من مصداقية القناتين لدى المواطن العربي في الخليج.

وتوثيق حياة ساحات الاعتصام ونقل بعض تطلعات المعتصمين فيها، مع حرصها على تحليل بعض المطالب من خلال استكتاب مثقفين يملكون رؤية مغايرة بعض الشئ من العيون التي ترى بنظرة الحكومة فقط.

**تعزيز الحق في التجمع:** إلى عهد قريب كان لا يسمح في عُمان لأكثر من عشرة أشخاص بالتجمع في مكان بدون رخصة وإلا وجهت لهم تهمة " التجمهر". ويجد الناس صعوبة في عقد ندوات أو محاضرات إلا في أماكن محددة تحت أعين الأجهزة الرسمية. وفجأة وجد الناس أنفسهم يدعون لمسيرات سلمية، واعتصامات مفتوحة أو خاصة بفئة أو مهنة معينة. وبدلاً من أن يأتي المسؤول ليقرعهم أو يذكرهم بمخالفاتهم للقانون يجدونه مصغياً لهم بود، وحرصاً على أخذ مطالبهم. في هذا المقام؛ يجدر ذكر حرص وسائل الإعلام الرسمية، ومن الساعات الأولى لانطلاق الحركة الاحتجاجية؛ على بث التأكيدات الدائمة على أن "حق الاعتصام مشروع"، وأن "السلطان أمر بعدم المساس بالمعتصمين لأنهم يمارسون حقاً كفلته لهم القوانين الوطنية والشرائع الدولية". الأمر الذي عزز في الوعي الجمعي العماني أهمية هذا الحق، وفاعليته أيضاً للوصول إلى الحقوق. "إن ما بدأ في ميدان التحرير بمصر يبقى عميق الطموح والتأثير على بقية الشعوب العربية، فقد أصبح إرث الميدان رؤية جديدة للمجتمع العربي ذاته، في أقل الاحتمالات"<sup>٣٧</sup>.

**تراجع دور القبيلة والمؤسسة الدينية في التأثير على الناس:** في ساحات الاعتصام ذابت جميع الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، حيث شكلت هذه الساحات وطناً صغيراً يضم بحنان، واتساع أفق؛ جميع الألوان والأشكال والأفكار. ففي الوقت الذي تم تخويف المجتمع من أنه مهدد بالانزلاق في صراعات قبلية أو مذهبية من قبل الخطاب الإعلامي والأمني، إذا ما استمرت هذه الاحتجاجات. كان معتصمو الساحات يردون في بياناتهم، وخطبهم، ومطالبهم بالتأكيد على الوحدة الوطنية، وتجاوز الفئوية والمناطقية والمذهبية والقبلية. وانحسر تأثير شيوخ القبائل على عموم المواطنين ولم تقبلهم ساحات الاعتصام عندما أرادوا التوسط لفض الاعتصامات و"إعطاء فرصة للحكومة في تطبيق ما وجه السلطان به من قرارات". وكذا الحال لفئة المتدينين المحسوبين على الحكومة؛ حيث نالوا حقهم من النقد والتقييم الصريح من قبل المتدينين الذين لزموا ساحات الاعتصام وكانوا فاعلين بالعمل والقول من أجل الإصلاح. لقد شكلت ساحات الاعتصام كياناً هاماً في المشاركة المدنية، وحرص الناس على

العربية. فهي ثورة من أجل حقوق الإنسان وحرية؛ عدتها الأبرز الشباب، وروحها المواطن البسيط الذي أثقله انعدام الحرية وغيابه عن صنع قراره وتحقيق مصيره. عانت ساحات الاعتصام في عمان من ضعف الجانب التنظيمي ولذلك أسبابه الموضوعية المعروفة، فليس للشباب العماني أية خبرة سابقة في قيادة الجماهير، ولا في الحوار السياسي المعمق، ولا في إدارة ساحات مفتوحة يرتادها رجال الأمن والمخابرات بمعية المواطن البسيط المتطلع لفهم أقرب لمطالباته وحقوقه. إضافة إلى ندرة الوعي الحركي التنظيمي والذي يحتاج إلى نحت تربوي لفترات طويلة. رغم تميز الشباب في إدارة الساحات تموينياً وتوعوياً في الشهر الأول من عمر الحركة الاحتجاجية، إلا أن الطاقة بدأت بالنفاد والدعم البشري كان يتراجع كلما استجاب السلطان للمطالب.

**ثانياً: في قراءة النصف المليء من الكأس؛ فنورد الآتي:**

**كسر حواجز الخوف والتردد في طرح القضايا الوطنية:** وصل العماني إلى مرحلة أن يخفض من صوته ويلتفت إذا ما أراد أن ينتقد أداء احد مسؤولي حكومته، مما يدل على حالة الخوف التي تلبسته بسبب سيطرة النظام السياسي وأجهزته على مفاصل الحياة في البلاد. ما اجترحته الاعتصامات من حسنات أنها شجعت عموم الناس على تجاوز هذه الحالة النفسية والاجتماعية، وبات المواطن في ساحات الاعتصام، وفي مجالسه الخاصة؛ يصرح بكل ما يشعر به تجاه أي مسؤول ويذكر أسماء وزراء وشخصيات دون وجل، أو التفات، ويداول قصص الفساد وسرقات الموظفين العموميين دون تردد. كما أصبح كل فرد يعتلي مسرح الساحات ويعبر عن أحلامه بوطن جديد، يأمل ألا يرى ما رآه في السابق.

**تعزيز حق حرية التعبير عن الرأي:** يشكل حق حرية التعبير في عمان موضوعاً إشكالياً شغل به المجتمع في السنوات الأخيرة نتيجة التضييق على الكتاب والصحفيين، وعقدت ندوات عدة طالبت بتعزيز الحريات وخاصة حرية التعبير. جاءت الحركة الاحتجاجية لتؤكد عليه كأحد أركانها الأساسية، وأجمعت الطروحات التي كانت تناقش في الساحات من أن غياب حرية التعبير هو في مقدمة الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية. لذلك نجد الصحف اليومية بدأت بتوسيع هامش الرأي وفجأة أغمض الرقيب عينيه المتيقظتين عن طرح قضايا الفساد وضرورات الإصلاح والتي كانت غير مرحب بها قبل أيام من بدء الاعتصامات. وبرزت صحف "كالرؤية" و"الزمن" وصحيفة "مسقط ديلي" باللغة الإنجليزية، كمنابر أكثر تحرراً من غيرها في تغطية

<sup>٣٧</sup> جاك أقيانجي، "لماذا "فاجأتنا" انتفاضنا تونس ومصر؟ مقارنة سوسيلوجية"، مصدر سابق.

4. **الفصل التعسفي من العمل** ( ما حدث للإعلامي والناشط احمد الشيزاوي وفصله من جريدة الشبيبة بتاريخ 24 ابريل / نيسان 2011 على خلفية مشاركته في الاعتصامات).

5. **حجب مواقع الكترونية ومنتديات حوارية** (ما حدث لموقع الحارة العمانية والحجب الذي طاله بقرار من الادعاء العام بتاريخ 25 ابريل / نيسان 2011).

6. **منع تداول كلمة إصلاح** في وسائل الإعلام بتعليمات شفوية من وزير الإعلام العماني.

7. **التهديد وتشويه السمعة** (ما حدث للمدون سالم آل تويه اثر مشاركته في برنامج تلفزيوني عن الأحداث الأخيرة، وكذلك الحال حدث لعبدالله الريامي ومحمد الحارثي ومحمد اليحيائي وطيبة المعولي وسعيد الهاشمي، و باسمه الراجحي وبسمة مبارك سعيد).

8. **توجيه تهم التخريب والتخريب والتجمهر** في أماكن عامة لعدد كبير من المعتصمين إضافة إلى تهم أخرى كالإرهاب وإجراء محاكمات سريعة لهم.

9. **الضرب المبرح والمعاملة المهينة أثناء الحجز والاعتقال** والترحيل للسجن المركزي، ( وهو ما استخدمته الأجهزة الأمنية والجيش أثناء اعتقال المعتصمين في صحار وصلالة وصور).

10. **استخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق النار في الهواء؛** لتفريق الاعتصامات حدث ذلك في صحار في 27 فبراير/ شباط وفي صلالة 12 و 13 مايو / أيار 2011.

11. **تغيير القوانين** كقانون الاجراءات الجزائية ليتناسب مع الحل الأمني؛ من إطالة فترة الاحتجاز وإعطاء مزيد من الصلاحيات لأفراد أجهزة الأمن لإجراء القبض والتحقيق وبما يتعارض نصوصا وروحا مع الدستور الوطني.

12. **إجبار المعتقلين** ومساومتهم على حريتهم وإطلاق سراحهم بالتوقيع على تعهد تحت التهديد بعدم معاودة الاعتصام إلا بعد أخذ الترخيص من قبل السلطات الرسمية.

13. **حبس بدون تهمة؛** ( ما حدث يوم السبت 14 -5- 2011 واعتقال مجموعة من الناشطين الذين وقفوا سلميا للتضامن مع من اعتقلوا في السابق)

14. **التناقض بين التصريحات الرسمية وممارسات السلطات الأمنية:** حيث أن الاعلام الرسمي يروج بأن الاعتصامات السلمية حق مشروع للمواطنين بينما تنفذ الاجهزة الامنية والضبطية خلاف ذلك)

حضور ندوات مثاقفة يومية ومتنوعة<sup>٣٨</sup> ، يحييها من يستجيب لدعوات المعتصمين للتحدث وطرح الرؤى في قضايا لم تكن تستوعبها أكثر قاعات المجالس "الشورية" والأندية الثقافية تقدمية؛ موضوعات من قبيل الدستور، الصلاحيات التشريعية والرقابية المبتغاة من مجلس عمان ( البرلمان) في المرحلة القادمة، حقوق المرأة، حرية التعبير، المواطنة، التعددية الفكرية وكيفية قبول الآخر، قضايا التعليم والمناهج التربوية ونقد الواقع الاقتصادي، تأميم شركات النفط، والتوزيع العادل للثروة. كانت ساحات الاعتصام بحق؛ أكاديميات مفتوحة للوعي والتثقيف السياسي.

### النهايات الحمراء

برغم الاستجابة الحسنة للسلطان قابوس لكثير من المطالبات التي طالب بها المعتصمون وبشكل سلمي من أجل إحداث إصلاحات جذرية على مستويات عدة؛ دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية؛ لمكافحة الفساد وتعزيز قيم الديمقراطية والحكم الرشيد؛ إلا ان الصورة ليست بالوردية كالتي سعى الإعلام الرسمي إلى بثها للناس في الداخل والخارج على حد سواء؛ مستغلاً انشغال العالم بما يحدث من صراعات دامية بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة كالذي يحدث في ليبيا وسوريا واليمن.

في الوجه الآخر مارست السلطات العمانية وخاصة الأمنية منها كالشرطة والمكتب السلطاني وجهاز الأمن الداخلي، والقضائية كالادعاء العام؛ عدداً من الوسائل والطرق غير الإنسانية في تعاملها مع جموع المعتصمين السلميين، متذرة بحجة الحفاظ على هبة النظام نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. **القتل** ( ثبت وفاة شخصين على الأقل برصاص قوات الأمن هما: عبدالله الغملاسي بتاريخ 27 فبراير / شباط 2011 بمدينة صحار- خليفة العلوي 1 إبريل / نيسان 2011 بمدينة صحار).

2. **الاعتقال ومداهمة منازل المعتصمين** في وقت متأخر من الليل من قبل الشرطة وقوات الأمن الخاصة (حدث في مدينة صحار ليلة الثلاثاء 29 مارس 2011 ومدينة مسقط في ذات الليلة (احمد الشيزاوي)، إضافة إلى مداهمة منزل إسحاق الاغبري؛ احد معتصمي ساحة الشعب بمسقط).

3. **الاختطاف والتعذيب والتهديد بالقتل** من قبل قوات الأمن ( ما حدث لسعيد الهاشمي والإعلامية باسمه الراجحي في ليلة 8 إبريل / نيسان 2011).

ثوراته، ونهضته من سبات الاستبداد والظلم؛ يغذي هذا المطلب، ويمنحه شرعية تاريخية لا يمكن لعاقل أن يتجاهلها، كما لا يمكن لحصيف أن يقزمها. وعندما يريد الشعب فليس من قوة تقف أمام هذه الإرادة.

15. مراقبة الاتصالات وحجبها أو التشويش عليها وخاصة في ساحات الاعتصام وما حولها، ومراقبة هواتف الناشطين والفاعلين في الساحات.

16. استهداف كتّاب وشعراء ومحامين وأكاديميين ونشطاء مثال ذلك الشعراء: صالح العامري وعلي المخمري وإبراهيم سعيد وخميس قلم وأحمد البحري وحمود الشكيلي والاكاديميين: عبدالغفار الشيزاوي، وطالب المعمرى .

### حتى مطلع الفجر

تقف عمان اليوم على مفترق طرق تاريخي، فالشعب قال كلمته؛ قدر استطاعته، والسلطان تفاعل مع مطالب الناس؛ قدر خبرته وفهمه لطبيعة الحكم الذي أسسه. إلا أن الجيل الجديد في عمان يرقب بعين الفاحص، ويمتلك أدوات التغيير وتوقيتاتها أيضاً. لكنه ينتظر مطلع الفجر الذي يرى فيه البلاد راسخة الأركان في معمارها الدستوري والسياسي والاقتصادي.

لقد سكت الشعب في عمان طوال تلك السنين احتراماً وليس ضعفاً، أصالة وليس تسطحاً، حبا وتقديراً للرجل الذي حكم واجتهد. الشعب في عمان اليوم؛ يريد الحياة والحياة فقط؛ حياة كريمة عزيزة. لا يريد أن يستجدي رغيف خبز أو فرصة تعليم، أو وظيفة يفني فيها حياته. الشعب يريد أن يشعر بالأمان الراسخ، لا الأمان الهش المربوط بشخص أو مجموعة. بل الأمان الموثوق بعروة المؤسسات التشريعية والرقابية والمحاسبية النزيهة، الشفافة، المرتكزة على دستور مصدر السلطات فيه للشعب، يضمن الحريات العامة، ويعزز من كرامة الإنسان وحقه في التعبير عن رأيه في كل ما من شأنه أن يصلح حاله، في الحكم والإدارة، ويحفظ ماله العام، ويوظف ثرواته الطبيعية والبشرية بالعلم والمعرفة. الشعب يريد إصلاح النظام اليوم وليس غداً؛ وهذا حق مشروع له؛ والزمن العربي الراهن بكل